العلاقة بين التنويع الاقتصادي والتنمية

3. العلاقة بين التنويع والتنمية الاقتصادية

- قبل التطرق إلى العلاقة التي تربط بين التنمية والتنويع الاقتصادي، من المهم أن يتم في الأول التعريف بمعنى التنمية. فهي (لغة) تعني النمو وارتفاع الشيء من مكانه إلى مكان آخر. و(اصطلاحا) هي عبارة عن تحقيق زيادة سريعة تراكمية ودائمة عبر فترة من الزمن في الإنتاج والخدمات نتيجة استخدام الجهود العلمية لتنظيم الأنشطة المشتركة بين الحكومة وباقي أفراد المجتمع.

- كما يقصد بها (مفهوم عريض) عملية لتوسيع خيارات البشر وارتقاء المجتمع والانتقال به من الوضع الثابت إلى وضع أعلى وأفضل، وما تصل إليه من حسن لاستغلال الطاقات وتوظيفها للأفضل. بمعنى آخر، التنمية هي العملية التي ينتج عنها زيادة فرص حياة بعض الناس في مجتمع ما دون نقصان فرص حياة البعض الأخر في نفس الوقت، ونفس المجتمع، وهى زيادة محسوسة في الإنتاج والخدمات شاملة ومتكاملة ومرتبطة بحركة المجتمع تأثيراً وتأثرا مستخدمة الأساليب العلمية الحديثة في التكنولوجيا والتنظيم والإدارة.

- من جهتها، تعرف هيئة الأمم المتحدة التنمية بكونها العمليات التي بمقتضاها توجه الجهود لكل من الأهالي والحكومة بتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات المحلية لمساعدتها على الاندماج في حياة الأمم والإسهام في تقدمها بأفضل ما يمكن.

- فالتنمية إذاً هي العملية الشاملة التي تستلزم إجراء سياسات تنموية تحقق الأهداف العامة، ومن ثم فهي تتضمن إجراءات عدّة من أهمها ما يصب في مصلحة تنويع الاقتصاد. فتحديد أهداف للتنمية الاقتصادية هي العملية الأسمى، في حين أن عملية التنويع الاقتصادي ما هي إلا وسيلة وليس هدفا نهائيا لعملية التنمية الاقتصادية.

- فمن خلال تخفيف وقع الأزمات والصدمات الخارجية على الاقتصاد المحلي، والتي تحدث نتيجة الاعتماد على قطاع واحد أو عدد قليل من الشركاء التجاريين على مستوى التصدير، وكذلك رفع القيمة المضافة وتعزيز صلات الترابط بين القطاعات المختلفة، يكون التنويع الاقتصادي وسيلة الغرض منه تحقيق أهداف أسمى ألا وهي المساهمة في تحقيق معدلات نمو عالية للناتج المحلي الإجمالي، وارتفاع الدخل القومي وتشغيل أكبر عدد من اليد العاملة، وبالتالي استمرارية النمو على المدى الطويل وما لذلك من آثار إيجابية على التنمية الاقتصادية المستدامة.

- يشار إلى أن موضوع التنويع الاقتصادي وعلاقته بالتنمية عرف اهتماما منذ فترة طويلة. وقد ازداد النقاش والاهتمام بهذا الموضوع في فترة ما بين الحربين العالميتين، خاصة في الولايات المتحدة وأمريكا اللاتينية، نتيجة لأزمة الانخفاض الكبير الذي شهدته أسعار السلع الأساسية في ذلك الوقت.

- وقد أظهرت العديد من الأعمال النظرية والتجريبية العلاقة الإيجابية بين التنويع الاقتصادي و التنمية. كما بينت دراسات اقتصادية أخرى فوائد التنويع على مستوى تخفيف مخاطر الاقتصاد الكلي، فضلا عن نظريات النمو ونظريات التنمية والتي أبرزت مساهمة التنويع في عملية التنمية (Berthélemy، 2005). وهكذا، يُعدُّ بلد ذو اقتصاد أكثر تنوعا أقل تأثرا بالتقلبات الاقتصادية.

- إيجابيات التنويع الاقتصادي وبعض التجارب الناجحة ألهمت تدريجيا السياسات التجارية والصناعية في الدول المتقدمة، وكذلك سياسات التنمية في البلدان النامية. فبعد الاستقلال، اتخذت معظم هذه البلدان عدة برامج لتنويع هياكلها الاقتصادية. وقد بدأت بسياسات صناعية تهدف إلى إحلال الواردات، للحد تدريجيا من اعتمادها على استيراد السلع الأساسية.

- ارتفاع العجز التجاري في عدة دول سبب استمرار زيادة الواردات، وتزايد عجز الميزانية العامة دفع بالحكومات منذ بداية التسعينيات إلى إعادة توجيه استراتيجيات التنمية وخصخصة النسيج الصناعي وبالتالي إلى إعادة توجيه سياسات التنمية والعمل على زيادة تنويع القاعدة الإنتاجية.